دور التخطيط التعليمي في التنمية المستدامة

م.م. عمار عبدالله عبدالقادر
وزارة التربية/ المركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم

المستخلص

يُعد التعليم حجر الاساس في عملية التنمية وأن نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات يعتمد اعتماداً كبيرا على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع.

ويرتبط التعليم ارتباطا مباشرا بالتنمية كون الانسان هو محور عملية التنمية التي تساهم في اكسابه المعلومات والمهارات اللازمة من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة.

كما ويُعدّ التعليم من أهم روافد التنمية بالمجتمع في كافة المجالات، فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه يساعد في توفير الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي.

من هنا يتبين أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة في كافة المجالات الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، ولا تستطيع التنمية أن تحقق اهدافها إلا إذا توفرت القوى البشرية المدربة والمؤهلة، وبالتالي فإن التعليم يعتبر الأساس في عملية التنمية المستدامة في المجتمع.

وبشكل عام يمكن القول أن هناك ارتباطا وثيقا بين التعليم والتنمية الشاملة المستدامة، ولن يتم ذلك إلا من خلال المؤسسات التربوية وبالتعاون مع قطاعات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة التي تساهم بدورها في نهضة ورفعة وتقدم المجتمع.

فالتخطيط للتعليم يعد أول عمليات المنظومة التعليمية ومقدم على سائر العمليات الأخرى إذ أنه لا يتحقق نجاح للعمل التربوي التعليمي دون وجود تخطيط وبصورة مستمرة غايتها أن يحصل الطالب على تعليم يدفعه في الاتجاه الصحيح، تعليم ذي أهداف واضحة في ضوء احتياجات المجتمع وإمكانياته ويساهم في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلد.

والتخطيط التعليمي الفعال هو التخطيط القادر على التنبؤ بمتغيرات المستقبل والاستجابة لمتطلباته وتحدياته وصولاً إلى منظومة تعليمية متميزة وفعالة قادرة على تحقيق الأهداف

المنشودة للمنظمة التعليمية من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة لها، والانتفاع بها والمحافظة عليها وتنميتها المستمرة وتوجيهها نحو خدمة مسارات تلك الأهداف.

المقدمة

من منطلق أهمية التعليم في صنع الحضارة وبناء الإنسان لا بد أن يحظى قطاع التعليم باهتمام كبير، وأن توضع أسس وخطط انطلاقة النهضة التعليمية بمعطياتها ونتائجها سواء من حيث النوع والكمّ، ولن يتم ذلك إلا من خلال التخطيط التعليمي والاستثمار في رأس المال البشري. حيث يشكل التعليم محوراً أساسيا لكافة الخطط التنموية، كما أنه ركيزة مهمة من مرتكزات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المهام الرئيسية الأخرى المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ويؤكد الخبراء والمختصون بأن إدارة التنمية المستدامة، لا تتم إلا من خلال المؤسسات التربوية وذلك بتفعيل وظائفها الرئيسية من التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ومن خلال ما تخرجه من طلاب قادرين على سد حاجات ومتطلبات المجتمع في كافة القطاعات.

ومن هنا إن كانت مخرجات التعليم قادرة على التعامل مع تحديات العصر ومتطلباته المتجددة، ومواكبة المبتكرات العلمية والتكنولوجيا، يومئذ نقطف نتائج وثمار جهد التعليم في تحقيق النقلة النوعية والجذرية التي تهدف إليها التنمية الشاملة المستدامة.

ولكي تنجح مشاريع الاستثمار في التعليم والذي يشمل (التعليم الأساسي، والثانوي، والعالي) لا بد من توفير البيئة الملائمة والمحفزة إلى زيادة التعليم كالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وقد اقتضت الضرورة العلمية تقسيم الدراسة الى عدة مواضيع، اشتمل الأول دراسة التطور التاريخي للمفهوم التنمية المستدامة والأبعاد الأخرى ومظاهر قصور هذا المفهوم رغم شموليته، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة مقاييس التنمية المستدامة، وركز المبحث الثالث والأخير على العلاقة بين التخطيط التعليمي والتنمية وتعريف بالتنمية المستدامة والدور التعليمي في بلورتها وصيرورة مفاهيمها العامة.

Abstract

Education is the cornerstone of the development process and the success of development in any society depends heavily on the success of the educational system in this society.

Education is directly linked to development, since man is at the center of the development process, which contributes to imparting the information and skills necessary to achieve sustainable development efficiently and equitably.

Education is one of the most important sources of development in society in all fields. A society that improves the education and rehabilitation of its children helps in providing human resources capable of operating and managing the elements of development. It contributes to building a healthy society with social security and political and economic stability.

It is clear that there is a close relationship between education and sustainable development in all cultural, economic, social and environmental fields. Development can achieve its objectives only if trained and qualified human resources are available. Therefore, education is the basis for sustainable development in society.

In general, it is possible to say that there is a close link between education and comprehensive sustainable development. This will be done only through educational institutions and in cooperation with the different sectors and institutions of civil society, which in turn contribute to the growth, progress and progress of society.

Planning for education is the first process of the educational system and is applied to all other processes, since there is no success of the educational work without educational planning and on a continuous basis to get the student's education in the right direction, education with clear goals in light of the needs of the community and its potential and contribute to social progress Economic situation in the country.

Effective educational planning is the planning that can predict the future variables and respond to its requirements and challenges to reach a distinct and effective educational system capable of achieving the desired objectives of the educational organization through the optimal investment of the human and material resources available to it and its utilization and preservation and continuous development.

Introduction

The educational sector should be given great importance and the foundations and plans of the educational renaissance should be developed with its data and results, both in terms of quality and quantity. This will be done only through educational planning and investment in human capital. Education is a central focus of all development plans, and it is an important pillar of sustainable development as well as other key tasks related to social, cultural and political aspects.

Experts and specialists emphasize that the Department of Sustainable Development can not be implemented only through educational institutions by activating its main functions of teaching, scientific research, community service and through its graduates who are able to meet the needs and requirements of society in all sectors.

Hence, if the outputs of education are able to deal with the challenges of the age and its renewable requirements, and keep up with the scientific innovations and technology, then the results and the fruits of the educational effort to achieve the qualitative and radical shift aimed at comprehensive sustainable development.

In order to succeed in investment projects in education, which includes (basic, secondary and higher education), an appropriate and stimulating environment must be provided to increase education, such as economic, social and political stability.

The second study focused on the relationship between educational planning and development and the definition of sustainable development. The second topic focuses on the relationship between educational planning and development and the definition of sustainable development. And the educational role in its crystallization and the development of its general concepts.

مشكلة البحث :

وفي سياق الحديث عن مستقبل التعليم لا بد من ايجاد الإجابة عن عدد من التساؤلات منها:

١) هل هناك رؤى واستراتيجيات واضحة للاجيال القادمة التي هي محور ارتكاز التمنية المستدامة؟

٢) لن يكون هناك تنمية مستدامة إلا بقيادة الإنسان نفسه للتنمية الشاملة، هذا ما يؤكد عليه الخبراء والمختصون، من هنا يأتي التحدي التعليمي، وستكون الاستراتيجيات التي نسعى من خلالها لتحقيق طموحاتنا موجهة للدور الذي يضطلع به التعليم في إحداث تنمية شاملة.

فرضية البحث:

ويمكن ادراج بعض الاستراتيجيات التي من شأنها المساهمة في رفع مستوى التعليم مثل:

١- التركيز على التخطيط المستقبلي والرؤى التعليمية، لكي تواكب نوعية التعليم والتحولات والمستجدات العالمية.

٢- تعميم التعليم وتكافؤ الفرص والتعلّم المستمر مدى الحياة.

٣- بناء القدرات وامتلاك أدوات الابتكار واحتضان الكفاءات والبحث العلمي ذي النوعية العالية.

٤- صقل المواهب والمهارات بتقنية المعلومات في عالم المعرفة.

مفهوم التنمية :

ان لفظة تنمية تعني الحركة او الفعل الذي يؤدي الى النمو، والنمو هو رديف الزيادة والكثرة والتطور, ويتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الانكليزية, حيث يشتق لفظ التنمية من "نمى" بمعنى الزيادة والانتشار. اما لفظ النمو Growth فيعني الزيادة او (النقص)، فالنمو قد يكون سالبا او موجبا ومنه ينمو نموا. واذا كان لفظ النمو اقرب الى الاشتقاق العربي الصحيح، فان اطلاق هذا اللفظ على المفهوم الاوربي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني ان الشي يزيد حالا بعد حال من تلقاء نفسه لا بالاضافة اليه. وطبقا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فانه لا يعد مطابقا للمفهوم الانكليزي[١] Development والذي يعني التغير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر اكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف. وقد كانت كلمة التنمية تستعمل كمرادف لكلمة التطور كما هو الحال في ستينيات القرن الماضي وربما استعمل مفهوم التنمية كرديف لمفهوم التحديث Modernization .

والتنمية في وقتنا الحاضر تعني عملية تغيير لمرفق عام او نشاط خدمي يتم التخطيط له بهدف زيادته ورفعه الى مستوى أعلى من مستواه السابق من اجل خدمة الإنسان وتحقيق اماله

وغاياته [٢] وتعد التنمية باشكالها وانواعها المتعددة الوسيلة الامثل لتحقيق السعادة والرفاه الاجتماعي social welfare.

وفي ضوء ما تقدم فالتنمية تهدف الى الارتقاء بالإنسان نحو الافضل واشباع رغباته المادية والمعنوية وفق خطط معدة سلفا. وهذا ما يميزها عن مفهوم التغير Ghange الذي يحدث بصورة تلقائية وفي أي اتجاه. كما تختلف التنمية عن مفهوم النمو الذي غالبا ما تختص به الدول المتقدمة التي قطعت اشواطا بعيدة في المجال التنموي.

التطور التاريخي لمفهوم التنمية

ان ثراء اللغة العربية بمفرداتها واشتقاقاتها جعل البحث في معنى مصطلح التنمية أمرا عقيما. لذا فان الاتفاق حول هذا المفهوم لا يكون الا من خلال الفهم التاريخي له ومتابعة أبعاده التاريخية وتطوراته الزمنية.

ابتدأت المرحلة الأولى في بداية الخمسينيات من القرن الفائت، حيث كان مفهوم التنمية ينصب على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بحيث يتسنى الحصول على اكبر إنتاج بأقل كلفة [٣]. وعرفت التنمية آنذاك بأنها تنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات الى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في اجمالي الناتج القومي، مع تغير هياكل الإنتاج ووسائله في الاعتماد على القطاع الصناعي، يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية ويعني ذلك تغير البيئة الاقتصادية وذلك بالتحول الى اقتصاد الصناعة. ولهذا عدت الزيادة السنوية الملموسة في إجمالي الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد المرتفع من المؤشرات الأساسية للتنمية. وقد حدث من جراء ذلك خلط بين مفهوم التنمية والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي [٤]. حيث يشير الأخير الى الزيادة الحقيقية في الناتج القومي وفي حصة الفرد منه خلال مدة زمنية محددة. وهناك ثلاثة أنواع من النمو : النمو التلقائي Spontaneous Growth والذي يحدث بسبب البعد الزمني، والنمو العابر Transient Growth والذي يحدث بدون تخطيط مسبق، والنمو المخطط Planned Growth وهو نمو يقوم به ويخطط له الإنسان وفق اليات معينة[٥]. اما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يشير الى معنى أوسع وأكثر شمولا من النمو ، أي ان النمو الاقتصادي جزء من التنمية الاقتصادية [٦].

اما المرحلة الثانية فهي تبدأ في نهاية الستينيات الى نهاية السبعينيات وهي تمثل مفهوما جديدا يؤكد على كون التنمية ليست حالة صماء يتم التعامل معها من خلال مؤشرات كمية اقتصادية او حتى مجتمعية. فالمؤشرات جميعها لا تشير الى التنمية بل تشير الى مظاهر تنموية. والتنمية عملية Process وليست مؤشرات قد تكون نتيجة نمو بلا تنمية. فالتنمية عملية حضارية شاملة لمختلف اوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء واكتشاف موارد المجتمع(٧).

ومن هنا انبثقت النظرية الشاملة المتكاملة للتنمية والتي انعكست منذ نهاية الستينيات في نظرية توزيع ثمار النمو فتشمل مفهوم التكامل الذي يشمل تداخل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية، ومنذ أواسط الستينيات طرح شعار (ما يجب فعله هو ليس تنمية الأشياء بل تنمية الإنسان)(٨).

وفي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات اتضح للقائمين على التنمية ان التنمية تتم بالبشر وللبشر، ولايمكن حدوث التنمية الا من خلال تنمية العنصر البشري من كافة النواحي، الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها من الجوانب. وقد أوضحت تجارب التنمية خلال النصف قرن الأخير ان العنصر البشري قادر على تحقيق التنمية حتى مع ندرة او قلة الموارد المادية في المجتمع – اليابان ودول جنوب شرق آسيا – عن طريق تحسين نوعية حياة البشر وتوسيع الخيارات المتاحة امام الناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة وتطوير قدراتهم الفنية والصحية وإكسابهم المعارف والمهارات وتحسين ظروف البيئة المحيطة بهم (٩).

ويستخدم مفهوم التنمية الحديث ليشير الى عمليات التغير الايجابي في المجتمع ويستند الى خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول الى الأهداف المرجوة. وطبيعة عملية التنمية تؤكد على الجانب الاقتصادي، أي تحسين الظروف المادية والاقتصادية من اجل رفع مستوى معيشة الفرد وحياته الاجتماعية، اي على التنمية ان تجعل الناس محور اهتماماتها. وان الغرض منها ليس الدخل وحده او الجانب الاقتصادي فقط (١٠).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان التنمية هي الأسلوب العلمي لتحقيق التقدم في المجالات المختلفة. وهي عملية إنسانية واعية ومقصودة تعبر عن رقي العقل البشري وتستعمل أساليب مختلفة بهدف تحقيق توازن الإنسان وإشباع حاجاته المادية والمعنوية، متغلبة أحيانا على ندرة

الموارد الطبيعية وان وجدت الأخيرة فالتنمية تهدف الى تعظيم وتنظيم فائدتها ومثالية استغلالها. ضامنة بذلك حقوق الأجيال القادمة والمحافظة على البيئة والعدالة في توزيع العائدات فضلا عن المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات والخطط التنموية في مناخ تسوده الحرية والديمقراطية. ومن الخطأ حصر التنمية وتضييق مفهومها لتشمل الجوانب الاقتصادية بمعزل عن الجوانب الأخرى فالتنمية عملية شاملة ومتكاملة لكل نواحي الحياة.

الأبعاد الأخرى لمفهوم التنمية

لاشك ان النصف الثاني من القرن العشرين شهد محاولات عديدة لحصر معنى التنمية وتحديد مفهومها، فقد يكون الاتجاه اقتصاديا صرفا ويشير الى (التقدم المادي والتقدم الاقتصادي والتحديث). وقد يكون الاتجاه اجتماعيا حيث تعرف التنمية الاجتماعية بكونها (الظاهرة التي يمكن ان تحدث حراكا مؤثرا في النسيج السياسي والاجتماعي والحضاري للمجتمع الإنساني). ومن دون الترابط بين الثقافة كمنظومة شاملة والتنمية كعملية اقتصادية واجتماعية تفقد التنمية حيويتها وتصبح بلا روح [١١]. فلكل مجتمع خصوصيته الثقافية والحضارية والاجتماعية، وبالتالي لا يمكن تعميم المضامين والتسميات لكل البلدان وبالدرجة نفسها.

وقد انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير عملية تغيير متعدد الجوانب غايته الوصول الى مستوى الدول الصناعية من حيث المشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسيخ القيم الوطنية والسيادة. والسياسة مهمة للتنمية لرغبة الناس في كل مكان ان يكونوا أحرار Free في تقرير مصيرهم وان يعبروا عن آراءهم Views ويشاركوا في القرارات Decisions. وهذه القدرات لا تقل أهمية عن التعليم او التمتع بصحة جيدة. اما التنمية الثقافية فهي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان وتعزيز قدراته الثقافية بالشكل الذي يؤهله لمجابهة الغزو الثقافي والفكري[١٢].

اما التنمية البشرية فقد عرفت بانها توسيع نطاق الخيارات امام الناس واهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة. والتعليم والتمتع بمستوى لائق، وهناك خيارات إضافية تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان[١٣]. وهناك من يرى أفضلية استخدام مصطلح التنمية الإنسانية كبديل لمصطلح التنمية البشرية Human Development لان الأول يشير الى حالة راقية من الوجود البشري [١٤].

ان جوهر مؤشرات التنمية هو مدى تفعيل المجتمع للقدرات الذاتية لمواطنيه وتوظيفها بما يخدم التطلعات التنموية للمجتمع. وبالتالي فان مقياس التنمية ليس امتلاك الموارد الطبيعية فقط او استيراد احدث التقنيات وإنما المقياس الحقيقي هو تنمية القدرات البشرية والعناية بالمكونات الخلفية لمشروعات التنمية كالثقافة والمستوى الحضاري والتعليمي والصحي [١٥]. ولاشك ان هذه المكونات وغيرها تعد من المقاييس التي تحدد درجة تطور الدولة وتصنيفها في مجال التنمية [١٦].

وفيما يتعلق بقياس التنمية فهناك مؤشرات عديدة لقياسها كالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومؤشرات الحاجات الأساسية ونوعية الحياة، ولا يمكن الاعتماد على جانب واحد وإهمال بقية الجوانب لان التنمية عملية شاملة متكاملة لكل نواحي الحياة

وقد اتضح للقائمين ان استخدام متوسط الدخل خلال الثمانينيات غير كاف لمعرفة وفهم الظروف التي تحدث في معدلاته التنمية وبين الدول المختلفة لذلك قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ بتقديم دليل التنمية البشرية (H D I) كمؤشر يمكن ان يعكس بصورة أكثر شمولا الأبعاد الأساسية للتنمية في المجتمع واعتمد هذا المؤشر على ثلاثة ادلة فرعية هي دليل توقع الحياة ودليل التعليم ودليل الناتج القومي[١٧]. ويظهر ان هذا الدليل قد اعتمد على ثلاثة اتجاهات مهمة في حياة الفرد هي الاتجاه الصحي ويمثله العمر المتوقع عند الولادة، ولاشك ان هذا الاتجاه يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب الصحي. في حين ارتبط الناتج القومي بالجانب الاقتصادي. اما المؤشر الثالث فقد ارتبط بعملية اكتساب المعارف والقضاء على الأمية ويمثله الجانب التعليمي.

اما النمو الاقتصادي فانه يشير الى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الاجمالي لمدة طويلة من الزمن. في حين يشير مفهوم التنمية الاقتصادية اضافة الى نمو الناتج القومي الاجمالي حصول تغيرات هيكلية واسعة ومهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية. ولهذا فالتنمية الاقتصادية اعم واشمل من النمو[١٨].

وعلى سبيل المثال ان دخل الفرد في جميع اقطار الخليج العربي على سبيل المثال يمثل مرتبة عالية بالنسبة لمتوسط دخل الفرد في بقية دول العالم بما في ذلك الدول المتقدمة اقتصاديا، الا

انه لا يمكن عد ذلك مؤشرا جيدا للنمو والتنمية، اذ انه تحقق بسبب عائدات النفط فقط، ولو كان هذا المؤشر كافيا لعدت اقطار الخليج العربي في عداد الدول المتقدمة اقتصاديا [١٩].

ولم يعد النمو الاقتصادي وحده يعني التنمية انما التنمية يجب ان تكون شاملة لشتى جوانب الحياة سواء اكانت اقتصادية ام اجتماعية ام ثقافية ام سياسية ام غير ذلك. وهذا يعني ان ثمة فروقا بين التنمية والنمو، فالتنمية في معناها الشامل تعني بناء مشروع حضاري متكامل يتوافر فية التكامل والتوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن غير الجائز اليوم تجاهل المحتوى الاجتماعي والتاريخي والثقافي لكل من التنمية والتخلف[٢٠]

ويبدو ان اتساع معنى التنمية وشمولية الاتجاهات والمفاهيم التي تعالجها لا يلغي أهمية الجانب الاقتصادي ولا يقلل من المساحة الكبيرة التي يحتلها. وهو امر يمكن ان يعزى الى جانبين : الأول يتعلق بسهولة ملاحظة وحساب التغيرات الاقتصادية بشكل ملموس، والجانب الآخر يتعلق بأهمية هذا القطاع بالنسبة لجميع القطاعات الأخرى. فمن النادر ان تتواجد تنمية في قطاع او مرفق بدون وجود أساس اقتصادي رصين، والعكس صحيح ايضا. فالنمو الاقتصادي يرتبط بالتنمية البشرية لان القوة البشرية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

(ويستخدم الدخل القومي بمثابة مقياس احصائي لإظهار العلاقة بين السكان والموارد، وجملة الدخل القومي لا تظهر مستويات المعيشة بين السكان، لذلك تحسب على اساس قسمة مجموع الدخل القومي على عدد السكان لاظهار متوسط نصيب الفرد من الدخل. وهو بوجه عام يعطي صورة عن مستوى المعيشة)[٢١]، ولاشك ان الارتفاع في الدخل القومي ينعكس إيجابا على مرافق التنمية المختلفة.

التنمية المستدامة

بعد ان أصبحت التنمية بأشكالها وتطبيقاتها المتنوعة الشغل الشاغل للعالم حتى الأمس القريب، فان هذا العالم أدرك بعد ان تفاقمت مشاكله انه ماض في طريق يحتاج الى تصحيح وان نموذج التنمية الحالي فيه تعدي على حقوق الأجيال القادمة لاسيما بعد ان ظهرت أزمات بيئية خطيرة مثل التغيرات المناخية والتصحر وقلة المياه العذبة وتقلص مساحات الغابات، وتلوث الماء والهواء، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة لاسيما بعد ان مارس الإنسان ضغوطاً كبيرة على البيئة أدت إلى

ظهور مشكلات بيئية تختلف حجماً وخطورة حسب درجات النمو والتطور التي وصلت إليها الأمم، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى[٢٢]. لذا يرى بع الباحثين أن التنمية المستدامة ماهي الا نموذج تنموي بديل عن نموذج التنمية السابق الذي كان يهدف الى زيادة رفاهية الإنسان بالدرجة الاولى من وجهة نظر راسمالية

لقد بدا المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى التنمية المستدامة وقد تظافرت الجهود السياسية والعلمية من اجل الحد من المشكلات البيئية التي ظهرت بجلاء خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم وقد ظهرت مفاهيم وتسميات مختلفة قبل ان ينضج مفهوم التنمية المستدامة الذي كان في بدايته عبارة عن صرخات اخذت تتعالى للمحافظة على البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة ثم ظهر ما يسمى "التنمية بدون تدمير" Development without Destruction الذي تبنته منظمة البيئة في الأمم المتحدة UNEP وكذلك مفهوم "التنمية الإيكولوجية" Ecodevelopment، وقد تبع ذلك عقد المؤتمرات والندوات العالمية، إلا ان أهم تقرير وضح منهجية التنمية المستدامة هوتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام ١٩٩٥[٢٣] ولاريب ان الاهتمام بالتنمية المستدامة جاء نتيجة طبيعية لتنامي المشكلات والتحديات التي تواجهها البشرية، وهذه المشكلات البيئية لها ثمن وكلما زادت حدة هذه المشكلات كلما كان الثمن باهضا وله انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتضررة. ولعل أكثر البلدان تضرراً من المشكلات البيئية الدول النامية التي ليست لها القدرات والإمكانيات الكافية لا على صعيد الوقاية ولا على صعيد العلاج [٢٤] ويتعامل البعض مع التنمية المستدامة من جانب أخلاقي لعلاقته بحقوق الأجيال القادمة، ويرى البعض أن التنمية المستدامة ردة فعل طبيعية للنظام الصناعي الرأسمالي الذي يبحث عن الربح دون النظر الى الآثار المترتبة على ذلك، لذا تحاول التنمية المستدامة إصلاح أخطاء الأنظمة الرأسمالية التي لم تكن علاقتها طيبة مع البيئة ومكوناتها التنمية المستدامة. واذا كانت الأخيرة تعني الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر عناصر البيئة فإنها تركز من جانب أخر على وجود حياة أفضل ورفاهية أعلى لكل فرد في المجتمع الحاضر والمجتمع المستقبلي أي انها

بعبارة اخرى لا تحتكر موارد البيئة للأجيال القادمة فقط دون النظر الى احتياجات العالم الحاضر.

وتتباين تعاريف التنمية المستدامة بين الدول النامية والدول المتقدمة، ففي الوقت الذي تنظر فيه الأخيرة الى التنمية المستدامة على انها إجراء تخفيضات في استهلاكها من الطاقة والموارد الطبيعية وتخفيض تجاربها النووية والأدخنة المتصاعدة من مصانعها. فان الدول النامية تنظر الى التنمية المستدامة على انها توظيف الموارد من اجل رفع مستوى رفاهية السكان.

وتختلف تعريفات التنمية المستدامة بحسب الاتجاه العام فعالم الاجتماع ينظر اليها على انها دعوات باتجاه تخفيض النمو السكاني المضطرد وتقليل نسب الخصوبة وإعطاء الحقوق الكاملة للمرأة، اما القانونيين فينظرون الى التنمية المستدامة على انها دعوات باتجاه تخفيض نسب الجرائم والبناء القانوني الصحيح للمجتمع وتحسين العلاقات الدولية والقضاء على مشاكل الحدود والموارد المائية المشتركة، بينما ينظر السياسي الى التنمية المستدامة على انها توجه لترسيخ نظام الانتخابات ومشاركة جميع الأفراد في اتخاذ القرار السياسي داخل المجتمع، والقضاء على الانظمة الديكتاتورية وترسيخ قيم المواطنة والاحترام المتبادل بين الدول والتفاعل الايجابي.

ومن الجانب الإعلامي والمعلوماتي فان التنمية المستدامة تعني تفعيل وسائل الإعلام ووسائل الاتصالات من أجل إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المطلوبة لإحداث التغيرات السليمة، اذ لا يوجد شيء على وجه الأرض إلا وله مفهوم أو مدلول في التنمية المستدامة.

ويبقى الجانب البيئي هو الأكثر ملامسة لأهداف التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والموارد المائية في العالم وزراعة المساحات الصحراوية واستخدام الطرق الأفضل في الري وفي التخلص من النفايات.

ولكي تكون التنمية مستدامة يجب ان :

١. ان تهيئ التنمية للجيل الحاضر متطلبات الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، أو بعبارة أخرى، استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتهم

٢. تراعي المحددات البيئية والشروط الواجب مراعاتها فيما يتعلق البيئة الطبيعية، وان لا تؤدي الى استنزاف موارد البيئة وتكون ضامنة لحقوق الأجيال القادمة.

٢. يفترض بالتنمية المستدامة ان تؤدي الى رفع مستويات المعيشة بالنسبة للأجيال الحالية وتطوير المستويات المعيشية المتعلقة بكل جوانب الحياة (المسكن، المؤسسات الصحية، المؤسسات التعليمية، المؤسسات الخدمية) .

أهداف التنمية المستدامة:

يمكن القول أن التنمية المستدامة ترتكز على أربع أهداف أساسية

١- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: يشير هذين العنصرين الى عاملين أساسين هما زيادة رفاهية المجتمع الى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال المتوازن لموارد البيئة. فضلا عن العلاقة بين الطبيعة والسكان وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، الى جانب الوفاء بالحد الأدنى من معايير الامن واحترام حقوق الإنسان والأهداف الجانبية الاخرى المتعلقة بتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

٢- الهدف السياسي: ويقصد بالهدف السياسي تامين انواع الحكم الديمقراطية والقضاء على القمع والاضطهاد والعنصرية ونشر مفاهيم الديمقراطية وحرية الفكر والتنقل والتعبير ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع فضلا عن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وإعطاء الأخيرة حقوقها لتأخذ دورها في المجتمع.

٣- الهدف البيئي ويتمثل بالحفاظ على الموارد الطبيعية دون المساس بالنظام الايكولوجي للبيئة وإتباع الوسائل الحديثة للمحافظة على البيئة واجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات حتى لا تؤدي الى تدهور الأنهار والبحيرات والتربة وتهدد الحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، فضلاً عن استخدام الري استخداما حذرا واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء الى جانب الابتعاد عن التجارب النووية ورمي النفايات في عرض البحار واستعمل الطاقة النظيفة والتوسع في استخدامها [٢٥] . كما يشترط في التنمية المستدامة ان

تستحوذ على قناعات الجماهير التي يجب ان تشترك في قراراتها، الى جانب المردود الاقتصادي للها وقابليتها على اشباع الحاجات الإنسانية (مخطط ١)

المخطط (١)

الشروط التي يجب مراعاتها في التنمية المستدامة

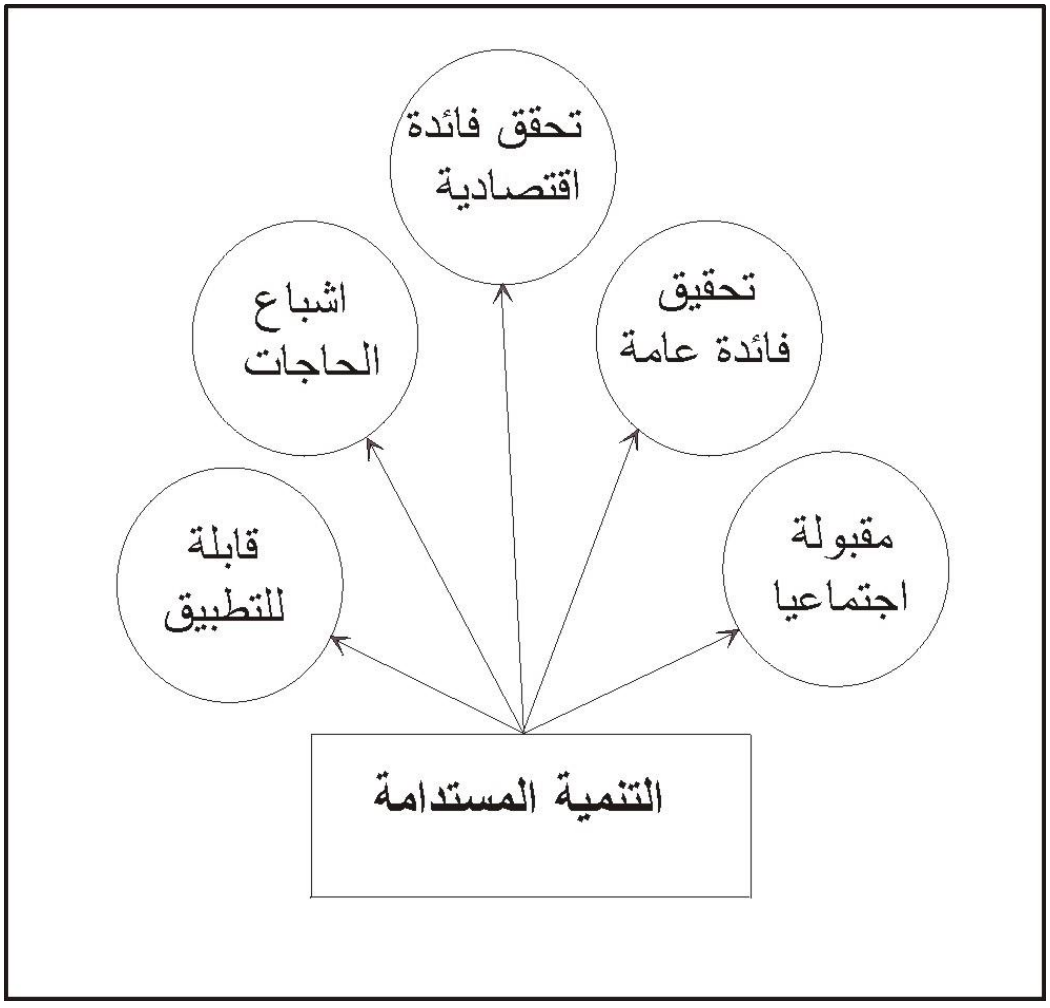

المصدر: من عمل الباحث

ومن المهم ان نفرق بين **التخطيط التعليمي والتخطيط التربوي**, والتفرقة بين الاثنين ليست بين مفهومين للتخطيط بقدر ماهي تفرقة بين مفهوم للتعليم ومفهوم للتربية, فالتخطيط اسلوب او

وسيلة في العمل, او هو مجموعة من التدبيرات والاجراءات في النشاط العام يراد منها الوصول الى تحقيق هدف محدد , وينطبق هذا سواء كان العمل تخطيطاً للتربية او تخطيطاً للتعليم, واذا كان تعريفنا للتعليم بانها العملية المقصودة التي تؤدي بواسطة مؤسسات انشأت خصيصاً لهذا الغرض ويقوم بها افراد اختيروا ودربوا خصيصا للقيام بهذه العملية بهدف الحصول على معرفة او اكتساب مهارة او تنمية قدرات او طاقات خاصة , فان عملية التربية اوسع من هذا واعظم .فالتعليم يكون جانباً من جوانب العملية التربوية او عمقاً من اعماقها , والتربية لا تهدف فقط الى توصيل معرفة او اكساب مهارة او تنمية قدرة او طاقة ولكنها بالاضافة لهذا وفوق هذا تهدف الى تنمية الفرد من جميع جوانبه الروحية والخلقية والفكرية والمهارية والبدنية , واعداده اعداداً سليماً لكي يكون عضواً نافعاً في المجتمع الذي يعيش فيه , بل ان التربية لا تهدف فقط الى اعداد المواطن الصالح للمجتمع الذي يعيش فيه هذا المواطن بل تهدف عن طريق وسائلها الى تنمية هذا المجتمع وتطويره وتحسينه بما يحقق الاهداف والقيم الانسانية العليا , لهذا فالمؤسسات التربية اوسع واعظم من مؤسسات التعليم, فالاسرة والجامع والكنيسة والسينما والمسرح والتليفزيون ودور النشر والثقافة كلها مؤسسات او وسائل للتربية , والتخطيط لها بهذا المعنى يشمل تخطيطاً للاسرة وتخطيطاً للثقافة وتخطيطاً لتنظيم العلاقات الاجتماعية .

على انه من الخطورة تماما النظر الى التعليم نظرة منفصلة عن التربية [٢٦] فقد ينشأ عن هذا ان تهتم المدرسة بالتحصيل وان تتخم مناهجها بالمادة العلمية وان تهمل النواحي التربوية الاصلية باعتبارها وظيفة مؤسسات اخرى.

وعلى اي حال فسنتبنى في بحثا هذا عن التخطيط التعليمي مفهوماً للتعليم على انه العملية التربوية التي تتم ضمن اطار المدرسة او المؤسسات التعليمية البحتة دون ان نتطرق الى تخطيط المؤسسات الاخرى التي تشترك اشتراكا فعالاً في العملية التربوية بمعناها الواسع .

تعريف التخطيط التعليمي:

العملية المتصلة المستمرة المتضمنة أساليب البحث الاجتماعى ومبادئ وطرق التربية حتى يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذى أهداف واضحة لتنمية قدراتهم وإسهامهم فى تقدم البلاد ٠

وهو ايضاً عملية مقصودة تهدف الى استخدام طرق البحث العلمى فى تحقيق الأهداف فى ضوء احتياجات المستقبل وامكانيات الحاضر .

عوامل ظهور التخطيط التعليمي :

١ – الزيادة فى السكان :

أدت الزيادة السريعة فى معدلات المواليد مع الانخفاض السريع فى معدلات الوفيات إلى تغير واضح فى التراكيب العمرية للسكان الأمر الذى أدى إلى ضغط شديد لطلب التعليم بسبب ارتفاع نسبة السكان فى سن التعليم٠

٢ – التغير فى التركيب الأقتصادى :

أدى نمو قطاعى الصناعة والخدمات إلى زيادة الطلب على التعليم حيث يتطلب مستويات تعليمية عالية وتخصصات على درجة كبيرة أدى بالضرورة إلى الاستعانة بأساليب التخطيط التعليمى لتوفير الاحتياجات٠

٣ – التغير فى التركيب الوظيفى :

الصناعة الحديثة تحتاج إلى قوى عاملة على درجة عالية من المهارة والتعليم فى مختلف التخصصات والمهارات أدى إلى زيادة الطلب على التعليم خصوصا فى مراحله الثانوية أدى ذلك إلى ضرورة تعدد أنواعه وقد حتم هذا إحداث تخطيط٠

٤ –ارتفاع مستوى المعيشة :

هناك علاقة قوية بين ارتفاع مستوى المعيشة والطلب على التعليم فكلما زاد دخل الفرد كلما ازدادت رغبته فى التعليم وأدى ذلك إلى زيادة الأعباء على الأجهزة التعليمية الأمر الذى أدى إلى وضع تخطيط معين لنمو التعليم٠

٥ – التقدم العلمى والتكنولوجى :

نظرا لتقدم العلوم والتكنولوجيا أدى إلى ضرورة النظر إلى التخطيط التعليمة كأداة لازمة لتعبئة الجماهير نحو العلم٠

٦ – النمو الديمقراطى والاشتراكى :

إن تكافؤ الفرص فى التعليم هو أوضح مجال لتطبيق مبادئ العدالة فإن التخطيط هو الطريق لتحقيق فكرة المساواة٠

٧ –التطور النفسى والاجتماعى :

أدى نمو الاتجاهات الاجتماعية والنفسية إلى خلق جو مناسب للإيمان بالتخطيط كرسم إطارات العمل فى المستقبل وإذا كانت التربية والتعليم هى أداة تربية وتقويم للسلوك الإنسانى فإن التخطيط هو السبيل لتحقيق أهداف الفرد والجماعة٠

٨ – النمو التعليمي :

ظهور مشكلات انخفاض مستويات التعليم وعدم ملاءمة التعليم لاحتياجات المجتمع وابتعاده عن متطلبات التنمية ومشكلات المنهج المدرسى وأساليب التعليم جعلت من التخطيط أمرا لازما لمواجهة مشكلات التعليم٠

أهداف التخطيط التعليمى

أولا: الأهداف الاجتماعية :

منح جميع أفراد الشعب فرصا متكافئة للتعليم

إعطاء كل فرد نوع التعليم الذى يتناسب مع ميوله وقدراته٠

توفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة اللازمة للتطور الاقتصادى٠

المساهمة فى تطوير المجتمع وتحويله إلى مجتمع حديث يتميز بالمرونة٠

الحفاظ على الجيد من تقاليد المجتمع وتراثه٠

ثانيا: الأهداف السياسية :

المحافظة على كيان الدولة السياسى والاجتماعى

تنمية الروح الوطنية والقومية بين أفراد المجتمع ٠

تطوير المجتمع لتحقيق المزيد من الانسجام٠

تربية المواطن الصالح وإعطاؤه الفرص التعليمية للاستفادة من مواهبه٠

زيادة التفاهم والتعاون بين جميع الأفراد

ثالثا: الأهداف الثقافية :

المحافظة على الثقافة الإنسانية ونشرها٠

تنمية وتطوير الثقافة عن طريق البحث العلمى٠

نشر التعليم وإزالة الأمية من المجتمع٠

رفع مستوى الثقافة بين أبناء الشعب عن طريق رفع مستوى التعليم٠

حل مشكلات الثقافة الإنسانية وإزالة التعارض بين الأهداف المختلفة للسياسة التعليمية٠

رابعا : الأهداف الاقتصادية :

مقابلة احتياجات البلاد من القوى العاملة ذات المستويات الوظيفية المختلفة٠

زيادة الكفاية الانتاجية للفرد عن طريق إكسابهالمهارة والخبرة٠

زيادة قدرة الفردعلى التحرك الوظيفى بتغير وظيفته٠

مواجهة مشكلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين٠

المساهمة فى الإسراع فى عملية التطوير الاقتصادى والصناعى وتنشيط البحث العلمى والتكنولوجى٠

تنسيق سياسة الصرف والإنفاق على التعليم٠

رسم السياسات الخاصة باستغلال مخصصات التعليم أقصى ممكن٠

إتباع الطرق العلمية لتقليل تكاليف التعليم مع زيادة الكفاءة

خصائص التخطيط التعليمى :

١ – العقلانية :

التخطيط عمل مرشد يستهدف تحقيق نتائج اجتماعية معينة مستخدما الامكانات المتاحة له أفضل استخدام

٢ – المستقبلية :

التخطيط يعنى بالمستقبل لذا يتطلب درجة من الخيال وتجاوز الواقع ووضع التصورات المستشفة لملامح المستقبل٠

٣ – الدينامية :

يجب أن تسمح عملية التخطيط باستمرار التعديل والتغيير ضمن الأهداف الموضوعية وأن يكون ديناميا مرنا٠

٤ – الإنسانية :

يستهدف التخطيط تنمية الإنسان فيجب أن يراعى حاجات الإنسان وميوله ورغباته٠

٥ – الشمولية :

يجب أن يكون التخطيط شاملاتتكامل عناصره ومكوناته من فلسفة التعليم ورسم سياساته وتحديد أهدافه٠

٦ – العلمية :

يهتم بوضع النماذج واستنباط بعض القوانين الخاصة بالنمو التعليمى ويستخدم أساليب المحاكاة٠

٧ – التطبيقية :

يستهدف إحداث تعديل فى النظام التعليمية بقصد تقدم الإنسان فله هدف نفعى على المستوى الفردى والاجتماعى٠

٨ – الاستمرارية :

مجموعة من العمليات المتصلة بدء من العلميات التمهيدية لوضع الخطة ثم وضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها٠

٩ – الواقعية :

إذا كانت أحلام التخطيط فى السماء فإن أقدامه يجب أن تكون على الأرض فمهمته نقل الواقع الحاضر إلى واقع أفضل منه فى المستقبل بصورة تضمن النجاح والاستمرارية فيجب أن يكون واقعيا٠

أساليب التخطيط التعليمى

أولا: أسلوب الدراسة المقارنة :

أخذ نظام تعليمى لبعض الدول المتقدمة نموذج لتطوير نظام التعليم فى المستقبل ولكن تركيب نظام للتعليم من عناصر منتقاة من نظم التعليم فى بلاد مختلفة يحتاج إلى دراسة مقارنة عميقة لنظم التعليم فى هذه البلاد٠

وقد يفشل هذا الأسلوب بسبب أن التعليم عملية شديدة الاتباط بتقاليد الناس وأن استعارة نظام معين لا يلائم ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو البيئة فغالبا ما يقابل بمعارضة شديدة أو بحماس قليل٠

ثانيا: أسلوب تقدير الاحتياجات من التعليم :

يعتمد هذا الأسلوب على تقدير الاحتياجات خلال فترة زمنية معينة وهى زمن الخطة وهذه الاحتياجات :

(أ) الاحتياجات الثقافية للمجتمع :

تبنى أهداف ومستويات للتعليم فى بعض الدول وتطبيقها ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على مدى بصيرة القائمين بوضع الخطة التعليمية.

(ب) الاحتياجات من القوى العاملة :

غالبا ما يجانبها الصواب والدقة نظرا لاعتمادها على تنبؤات للنمو الاقتصادى على المدى الطويل مما يسبب خطأ فى تقدير الاحتياجات، فتوفير الاحتياجات ليس كل أهداف تنمية التعليم فرفع مستوى التعليم والثقافة للشعب وإتاحة الفرص للحصول على التعليم هدف فى حد ذاته وهذا الأسلوب يحتمل درجة من الخطأ لأن العلاقة بين درجة النمو التعليمى والاقتصادى ليست علاقة بسيطة.

ثالثا: أسلوب تقدير الامكانات للتعليم :

تقدير الموارد من المال والقوى العاملة التى يمكن توفيرها لتنفيذ خطة التعليم، كذلك نوع الخدمات التعليمية، ومدى ضخامة هذه الخدمات، وأولوية تقديم الخدمات . وأهم المشكلات تحديد أولويات التعليم.

والخطة المبنية على أساس تحديد الامكانات أكثر واقعية وأكثر قابلية للتنفيذ.

مراحل التخطيط التعليمى

أولا: مرحلة إعداد خطة التعليم :

١- تحديد الأهداف العامة لخطة التعليم :

يجب أن يتم على النطاق القومى ووفقا للمبادئ والتقاليد والمثل التى تسود المجتمع.

٢- دراسة الموقف التعليمى القائم :

إبراز أوجه القوة والضعف فى النظام القائم من حيث أهدافه واتجاهاته.

٣- تحديد الأهداف التفصيلية لخطة التعليم :

تقدير أعداد التلاميذ - أجهزة التعليم والتدريب – النمو فى أعداد السكان.

٤- تحديد التغيرات الهيكلية والمنهجية فى نظام التعليم :

ليس من الناحية الكمية (حساب أعداد الفصول والمدارس والمدرسين) بل دراسة التغيرات فى النظام من حيث تركيبه٠

٥- تقدير تكلفة الخطة التعليمية :

تتحدد فى ضوء معدلات خاصة لتطلفة الوحدة (التلميذ – الفصل – المدرسة) – دراسة مقدار هذه المخصصات فى ضوء الامكانات المادية

٦- تحديد وسائل الخطة :

تحديد الوسائل المستخدمة لوضع الخطة موضع التنفيذ مثل إنشاء الإدارات – الأجهزة ٠

ثانيا: مرحلة مراقبة تنفيذ الخطة ومتابعتها :

التعرف على مدى الالتزام بالبرنامج المحدد لخطوات التنفيذ وفقا للأهداف والأسس، ولا بد من وجود اتصال وثيق بين القائمين بالتنفيذ والقائمين بالمتابعة

فوظيفة المتابعة تحليل مراحل تنفيذ الخطة فى ضوء أهدافها واكتشاف مواطن القصور والنقص وطرق علاجها٠

ثالثا : مرحلة التقويم والإعداد للخطة الجديدة :

إعطاء كشف الحساب الختامى على مدى نجاح الخطة أو فشلها فى ضوء أهدافها ٠

التخطيط يجب أن يكون عملية متصلة ومستمرة ولا بد من خطة التعليم أن تحل حميع المشكلات المصلة بها وأن تكون قابلة للتعديل وأكثر واقعية وقابلية للتنفيذ وأكثر قدرة على تحقيق الاحتياجات الحقيقية للتعليم٠

مشكلات التخطيط التعليمى

١- نقص البيانات والاحصاءيات الأساسية للتخطيط التعليمى

٢- قلة الخبراء والأفراد والمدربين على التخطيط التعليمى٠

٣- عدم وجود وعى تخطيطى مناسب٠

٤- عدم كفاءة التنظيمات والأجهزة المسئولة عن التخطيط التعليمى٠

٥- تغير الظروف والأحوال قبل الانتهاء من إعداد الخطة أو أثناء تنفيذها٠

٦- قلة المخصصات المالية لتنفيذ الخطة التعليمية٠

٧- عدم توافر القوى البشرية لتنفيذ الخطة التعليمية٠

تحدي أولويات التعليم فى العراق

١- زيادة فعالية ديمقراطية التعليم :

توفير الامكانات المادية لتوفير فرص التعليم المتكافئة لجميع الأطفال (الاعتمادات المالية – توفير المدرسين)

إتاحة فرص متساوية لمختلف البيئات , ومتابعة التعليم الخاص علاج الدروس الخصوصية٠

٢- التوسع فى التعليم التقنى والارتقاء بمستواه :

وذلك لتوفير القوى البشرية القادرة على الانتاج وتحقيق التنمية لإقامة المجتمع المنتج وتوفير مصادر مالية فعالة٠

٣- حسن إعداد المعلم وتأهيله :

ضرورة توحيد مصادر إعداد المعلم من حيث المستوى وفق الأسس المهنية والتربوية السليمة، ضرورة اتباع أسلوب تدريب المعلمين فى أثناء الخدمة بهدف رفع مستوى ثقافتهم العامة وتحديثها وتحسينها٠

٤- زيادة فعالية الإدارة التعليمية :

ضرورة تدعيم الإدارات والتنظيم بينها وبين المجالس الشعبية المحلية ، وتدعيم إدارة المدرسة بما يعنى إعطاء المديرين صلاحيات أوسع فى الإدارة وتطبيق اللامركزية وتحديث الإدارة المدرسية بصورة سليمة٠

إجراءات خفض تكلفة التعليم

١- تقليل معدلات التسرب :

ظاهرة التسرب من أهم المشكلات التى يعانى منها التعليم وتصل نسبة التسرب إلى ٢٠ % والتلميذ المتسرب هو الذى لا يكمل دراسته وبالتالى فإن ما يصرف عليه يدخل فى باب الفاقد أو الهدر فى التعليم

٢- خفض نسب الرسوب :

يعتبر الرسوب من أهم أسباب التسرب والتلميذ الذى يرسب يضاعف كلفة تعليمه
رفع كفاية التعليم وتحسين نوعية المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم يؤدى إلى تقليل نسب الرسوب وقد أتبعت كثير من الدول نظام النقل الآلى فى المرحلة الابتدائية الأمر الذى أدى خفض التكلفة وكذلك انخفاض مستوى التلاميذ

٣- رفع كفاية المعلم :

العناية بإعداد المعلم وحسن تدريبه يؤدى إلى تحسين نوعية التعليم ويقلل عوامل الهدر من تسرب ورسوب ويزيد من قدرة الطلاب على التفكير العلمى والإبداع والابتكار ٠

٤- تطوير المناهج وأساليب التدريس :

تحسين المناهج وتطوير أساليب التدريس يعطى عائدا كبيرا فى تحسين العملية التعليمية وزيادة فعاليتها

إن المناهج التى تستهدف حشو عقول التلاميذ وأساليب التدريس المعتمدة على الحفظ والاستذكار لا تؤدى إلى تطوير عقلية التلميذ وتنمية قدراته فإ، ما يصرف على هذه المناهج فى باب الهدر والضياع ٠

٥- تطوير نظم التقويم والامتحانات :

سوء نظم الامتحانات التى تعتمد على الاختبارات التحريرية فى نهاية العام لا تقيس مهارة أو قدرة عملية تؤدى إلى هدر فى العملية التعليمية يترتب عليها زيادة لا محل لها فى التكلفة فتطوير نظام التقويم يساهم فى الارتقاء بالعملية التعليمية بما يؤدى إلى استغلال الموارد المالية المتاحة للتعليم ٠

٦- ترشيد مواقع المدارس :

سوء اختيار موقع المدرسة بسبب القيمة العالية لثمن الأرض يزيد من تكلفة التعليم فيجب التخطيط لمواقع مناسبة للمدارس تكون قيمة الأرض أقل

٧- إقامة مجمعات للمدارس والتوسع فى المدارس ذات الفصل الواحد :

المجتمعات ذات الكثافة السكانية القليلة تؤدى إلى ارتفاع فى تكلفة التعليم حيث كثافة الفصول ضعيفة واضطرار السلطات التعليمية لتوفير وسائل لنقل الطلاب

إقامة المدارس ذات الفصل الواحد (يتسع الفصل لأطفال من أعمار ومستويات مختلفة ويعلمهم معلم واحد)

فيجب أن يكون المعلم على قدر معين من الكفاية والمهارة وكذلك إنشاء المدارس المشتركة (بنين وبنات)

وكذلك إقامة المدارس الشاملة تقدم تعليم عام مع تعليم تقنى ٠

التنمية المستدامة ضرورة ملحة

الاستدامة كتعريف تعني استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة او الشاملة وانجاز صيانة الموارد الحية وإنتاجيتها لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وفقا لهذه الظروف الهيكلية. وفي ضوء هذا التعريف ووفقا لما تعانيه المجتمعات والشعوب من تحديات تختلف باختلاف درجة تطورها فان تحقيق التنمية المستدامة بات امرا ضروريا ملحا ففي الدول النامية برزت مشاكل الأمن الغذائي المستدام (Sustainable Food Security) في أي اقليم او دولة عادة بضمان ثلاث عوامل أساسية هي استدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) واستدامة التنوع الحيوي (الموارد النباتية والحيوانية)

لقد كانت علاقة الإنسان مع بيئته علاقة طبيعية متوازنة وكانت البيئة قادرة على الإيفاء بمتطلبات الإنسان المادية فضلا عن قدرتها على احتواء الملوثات بفعالية أكثر لان الطبيعية بمفرداتها وعواملها قادرة على تنقية نفسها بنفسها لما تحتويه من عناصر موزونة غابة في الدقة ولأن أعداد السكان ومعدلات استهلاكه وما يستخدمه من وسائل تقنية كانت في حدود قدرة البيئة على العطاء وقد اشار القران الكريم الى هذه الدقة في مواضع عديدة {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ }القمر ٤٩{وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ }الحجر ١٩. إلا ان ضغط الإنسان على البيئة وعبثه أحيانا في بعض عناصرها ولد عجزا بيئيا كبيرا في مواجهة الضغط الذي يمارسه الإنسان على بيئته، بذلك اختلت العلاقة المتوازنة الدقيقة بين الإنسان والبيئة، وتوجس الناس خوفا من خطر قائم ومشكلة حقيقية، ومن هنا ظهرت فكرة التنمية المستدامة فالإنسان أدخل تغييرات كبيرة على النظم الايكولوجية البيئية حيث اقتحمها بمدنه

ومصانعه، الأمر الذي أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتخريب بعض الأوساط الملائمة للحياة حتى ان بعض الأنهار والبحيرات لم تعد أوساطا صالحة لعيش بعض الكائنات الحية، وفي اقل تقدير اختفت منها كائنات معينة، كما هو الحال بالنسبة لانقراض أنواع معينة من الأسماك في بعض الانهار الملوثة او انقراض بعض الأنواع من الحيوانات البرية.

الاستنتاجات والتوصيات

١- الاعتراف باهمية العنصر البشري في عملية التنمية فلم يعد العنصر الاساسي في عملية التنمية توافر رأس المال المادي فقط, وانما صار العنصر الاساسي هو توافر قوى عاملة مدربة في مختلف مستوياتها .

٢- ادراج اعداد الكفاءات من القوى العاملة والعناية بالتعليم والتدريب كهدف اساسي من اهداف خطط التنمية , واعطاء نظام التعليم اهتماماً كبيراً وميزانيات كبيرة

٣- تكوين المواطن المنتج بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة .

٤- زيادة الانفاق على التعليم في مختلف المراحل واعطاء اولوية له في الصرف من ميزانية الدولة وميزانيات الافراد

٥- النظر الى التعليم باعتباره اداه انتاج واستهلاك في نفس الوقت , والكف عن استقطاع من الميزانية المحددة له عندما تضيق الدولة من مواردها .

الهوامش

(١) في التراجم الخاصة بالسكان والتنمية فان Development تعني - تنمية - تطور - إنماء - تحسين - تنشيط - تظهير. . المصدر : مختار جمال ومحاسن مصطفى، قاموس السكان والتنمية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص٦٣.

(٢)عباس فاضل السعدي، "خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(٢٤١)، ١٩٩٩، ص٦٩.

(٣) سعد طه علام، التنمية والمجتمع، عربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٤٧

(٤) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٥٧)، الكويت، ١٩٨٢، ص١٣

(٥) حسن عبد القادر صالح، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية - دراسة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل للنشر، الجامعة الاردنية، عمان، ٢٠٠٢، ص٢٦.

(٦) سالم النجيفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص٢٦.

(٧) محمد قنبر وآخرون، التنمية وترقية المجتمع، دار المتنبي للنشر والتوزيع، الدوحة، ١٩٩٦، ص١٣٧ - ١٣٨.

(٨) ناهده عبد الكريم حافظ، "التنمية البشرية المستدامة - المفهوم - الادلة - موقف العراق عرض تعريفي "، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (٧٩)، ٢٠٠٧، ص١٩١

(٩) سعد طه علام، مصدر سابق، ص١٤٧.

(١٠) عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٦

(١١) فوزي هادي الهنداوي، "منظومة الثقافة والتنمية المستدامة - دور وسائل الإعلام كأدوات ثقافية في التنمية المستدامة"، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد(٧٤)، ٢٠٠٦، ص٣٠٠.

(١٢) عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، مصدر سابق، ص١٨

(١٣) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منظمة الاسكوا، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٤.

(١٤) ناهدة عبد الكريم، مصدر سابق، ص٣٩٤.

(١٥) صالح بن علي الهذول، "النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية في أقطار مجلس التعاون الخليجي "، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (١٠٩)، الكويت، ٢٠٠٣، ص ٥٦.

(١٦) للمزيد حول تلك المقاييس ينظر: انور مهدي صالح، "العالم الثالث بين التنمية والتخلف "، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد(٦٧)، ٢٠٠٤، ص٢٣٥-٣٣٦.

(١٧) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، ص١٤

(١٨) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، عمان ، ٢٠٠٧، ص١٢١ - ١٣٢.

(١٩) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، " النفط والتنمية في الدول العربية "، مجلة النفط والتعاون الإنمائي، المجلد (٢١)، العدد(٧٣)، ١٩٩٥، ص٥٦.

(٢٠) احمد سامر الدعبوسي، التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ٢٠١٠، ص١٢

(٢١) عباس فاضل السعدي، " التحليل الجغرافي لمشكلة الأمن الغذائي العربي "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد (١١)، ١٩٨٠، ص١٩٣.

(٢٢) عبدالله بن جمعان الغامدي التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٧، ص٢.

(٢٣) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ (UNDP

(٢٤)

(٢٥) المركز المغربي للدراسات الإستراتيجية إشكالية التنمية المستدامة في العالم، ٢٠٠٩

(٢٦) في فرنسا يعتبر التعليم Instructionوظيفة المدرسة , اما التربيةEducation فهي مهمة المنزل او الاسرة او الكنيسة

المصادر

١. مختار جمال ومحاسن مصطفى، قاموس السكان والتنمية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦ .

٢. عباس فاضل السعدي، "خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(٢٤١).

٣. سعد طه علام، التنمية والمجتمع، عربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧.

٤. أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٥٧)، الكويت، ١٩٨٢.

٥. حسن عبد القادر صالح، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية – دراسة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل للنشر، الجامعة الاردنية، عمان، ٢٠٠٢.

٦. سالم النجيفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧.

٧. محمد قنبر وآخرون، التنمية وترقية المجتمع، دار المتنبي للنشر والتوزيع، الدوحة، ١٩٩٦.

٨. ناهده عبد الكريم حافظ، "التنمية البشرية المستدامة – المفهوم – الادلة – موقف العراق عرض تعريفي "، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (٧٩)، ٢٠٠٧.

٩. عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

١٠. فوزي هادي الهنداوي، "منظومة الثقافة والتنمية المستدامة دور وسائل الإعلام كأدوات ثقافية في التنمية المستدامة"، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد(٧٤)، ٢٠٠٦.

١١. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منظمة الاسكوا، بيروت، ٢٠٠٣.

١٢. صالح بن علي الهذول، "النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية في أقطار مجلس التعاون الخليجي "، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (١٠٩)، الكويت، ٢٠٠٣.

١٣. انور مهدي صالح، "العالم الثالث بين التنمية والتخلف "، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد(٦٧)، ٢٠٠٤.

١٤. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، عمان ، ٢٠٠٧.

١٥. الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، " النفط والتنمية في الدول العربية "، مجلة النفط والتعاون الإنمائي، المجلد (٢١)، العدد(٧٣)، ١٩٩٥.

١٦. احمد سامر الدعبوسي، التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ٢٠١٠.

١٧. عباس فاضل السعدي، " التحليل الجغرافي لمشكلة الأمن الغذائي العربي "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد (١١)، ١٩٨٠.

١٨. عبدالله بن جمعان الغامدي التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٧.

١٩. المركز المغربي للدراسات الإستراتيجية إشكالية التنمية المستدامة في العالم، ٢٠٠٩